وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
قصاصات صحافيّة
Press Clippings
(١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)

تقرير الإسكوا حول مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ في المنطقة عربية

- **دار الحياة: «إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياً**
- **القدس: إسكوا: النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بلغ ٢,٥ % في العام ٢٠١٧**
- **الوكالة الوطنية للإعلام: التقرير السنوي للاسكوا لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: نوع من التعافي في العام ٢٠١٧ والنمو بلغ ٢,٥%**
- **ليبانون فايلز: التقرير السنوي للاسكوا: نوع من التعافي في ٢٠١٧ والنمو ٢,٥ بالمئة في المنطقة العربية**
- **العرب اليوم: «إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياً**
- **صوت الإمارات: خولة مطر تعلن أن الاقتصاديات العربية أظهرت تعافيًا**
- **وكالة الأنباء الكويتية: النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون بلغ ٢% في ٢٠١٦**
- **حمرين نيوز: (اسكوا): النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون بلغ ٢ بالمئة في ٢٠١٦**

Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2016-2017

KUNA: ESCWA estimates GDP growth in GCC states at 2 pct. In 2016

دار الحياة:

«إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياً

أعلنت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) خولة مطر، في مؤتمر عقد في مقر اللجنة في بيروت، أن الاقتصادات العربية «أظهرت نوعاً من التعافي هذه السنة، على رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية». وأشارت إلى أن تقديرات «إسكوا» تفيد بأن «النمو الاقتصادي بلغ ٢,٥ في المئة، مرتفعاً من ٢ في المئة عام ٢٠١٥ و١,٦ في المئة عام ٢٠١٦». وعزت أسباب هذا التحسن النسبي إلى «تعافي أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية.«

وذكرت مطر ممثلة وكيل الأمين العام الأمين التنفيذي لـ «إسكوا» محمد علي الحكيم، في المؤتمر الذي خُصص لإعلان نتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، أن التقرير «يتضمن فصلاً خاصاً حول آثار إصلاح النظام الضريبي على اقتصادات دول المنطقة». إذ اعتبرت أن هذا الإصلاح «يساهم في خفض نسب المديونية الخارجية، كما يؤمن مصدراً جديداً لتمويل المشاريع التنموية في الدول العربية». ويخلص المسح بحسب ما قالت إلى أن الإصلاح الضريبي «يمثل فرصة لتعبئة الموارد المحلية، والحد من العجز العام، فضلاً عن كونه أداة لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر.«

ولم يغفل مطر أن «تحديات التنمية الاجتماعية لا تزال قائمة، متمثلة بحالات اللجوء والتشرد الداخلي ومعدلات الفقر.« ورأت أن التوقعات الواردة في التقرير «سيكون لها آثار على وجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ويمكن استخدامها لتكييف الخطط الإنمائية الوطنية مع حاجات كل دولة، على مسار التحول الاقتصادي الشامل والمستدام.«

وأفاد التقرير بأن المنطقة «سجلت انتعاشاً هذه السنة، إذ ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت ضغوط الانكماش العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى.«

ورأى التقرير أن «الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية». وتناول المسح برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر.

القدس:

إسكوا: النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بلغ ٢,٥ % في العام ٢٠١٧

بيروت- "القدس" دوت كوم- (شينخوا) أظهر مسح أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية نوعا من التعافي في العام ٢٠١٧ وبلوغ النمو الاقتصادي فيها ٢,٥ في المائة.

وقالت نائبة الأمين التنفيذي لإسكوا خولة مطر، في مؤتمر صحفي أطلقت خلاله التقرير السنوي (٢٠١٧-٢٠١٦) للجنة الأممية إنه "بالرغم من كل التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية فقد أظهرت الاقتصادات العربية نوعا من التعافي في عام ٢٠١٧."

وأوضحت أن تقديرات إسكوا تشير إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة العربية بلغ نسبة ٢,٥ في المائة مرتفعا من ٢ في المائة في عام ٢٠١٥ و١,٦ في المائة في عام ٢٠١٦.

وأرجع التقرير أسباب هذا التحسن النسبي إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية.

وأشار إلى تنفيذ معظم البلدان في المنطقة إصلاحات مالية واسعة أو هي بصدد التخطيط لتنفيذها من أجل تحسين الإيرادات المحلية وتثبيت الدين.

وذكر أن تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية ما زالت قائمة متمثلة بحالات اللجوء والنزوح والتشرد الداخلي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وأشار التقرير أيضا إلى أن المرأة في المنطقة العربية ما زالت تواجه العديد من التحديات، خصوصا في فرص العمل، إذ أن سوق العمل في المنطقة العربية لا يقدم فرصا مشجعة من أجل زيادة توظيف النساء، وهو ما يمثل عائقا أمام تنمية رأس المال البشري.

الوكالة الوطنية للإعلام:

التقرير السنوي للاسكوا لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية: نوع من التعافي في العام ٢٠١٧ والنمو بلغ ٢,٥%

وطنية - أطلق وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتور محمد على الحكيم، ممثلا بنائبة الامين التنفيذي للجنة الدكتورة خولة مطر، في مؤتمر عقد في مقر الاسكوا، التقرير السنوي للاسكوا لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقالت مطر: "تطلق الإسكوا اليوم تقريرها السنوي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧، في محاولة منها لتزويد صانع القرار العربي بلمحة عن أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية في هذه الفترة، وتقديم اقتراحات لبعض الحلول التي تمكن صناع القرار العرب من تبني سياسات اقتصادية فاعلة تساهم في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠."

واشارت الى ان التقرير "يتضمن فصلا خاصا حول آثار إصلاح النظام الضريبي على اقتصادات دول المنطقة، إذ يساهم هذا الأصلاح في خفض نسب المديونية الخارجية، كما يؤمن مصدرا جديدا لتمويل المشاريع التنموية في الدول العربية. ويخلص المسح إلى أن الإصلاح الضريبي يمثل فرصة لتعبئة الموارد المحلية والحد من العجز العام فضلا عن كونه اداة لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر."

وقالت: "يبين التقرير أن اختيار إصلاحات ذكية ومدروسة بطرق علمية يمكن أن يوصلنا الى تحقيق هذه الأهداف. ومن هذا المنطلق، فإني أؤكد أن الإسكوا ستواصل دعمها للدول الأعضاء للوصول إلى هذه الحلول التي تجعل من السياسات الضريبية جزءا لا يتجزأ من السياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية."

وأعلنت انه "بالرغم من كل التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية، فقد أظهرت الاقتصادات العربية نوعا من التعافي في عام ٢٠١٧. وتشير تقديرات الإسكوا في هذا التقرير إلى أن النمو الاقتصادي بلغ نسبة ٢,٥ في المائة، مرتفعا من ٢ في المائة في عام ٢٠١٥ و١,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن أسباب هذا التحسن النسبي هو تحسن أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية ."

وقالت: "أما تحديات التنمية الاجتماعية فما زالت قائمة، متمثلة بحالات اللجوء والتشرد الداخلي ومعدلات الفقر. كما يشير التقرير الى أن المرأة في المنطقة العربية ما زالت تواجه العديد من التحديات خصوصا في فرص العمل، فسوق العمل في المنطقة العربية لا يقدم فرصا مشجعة من اجل زيادة توظيف النساء، وهو ما يمثل عائقا أمام تنمية رأس المال البشري ."

وأشارت الى "ان التحليل الذي يتضمنه هذا التقرير السنوي لآثار الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطورات سوق النفط والسلع والخدمات على المنطقة العربية، يعتبر أداة هامة لتخطيط السياسات الوطنية والإقليمية. كما أن التوقعات الواردة فيه سيكون لها آثار على وجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول العربية، ويمكن استخدامها لتكييف الخطط الإنمائية الوطنية مع احتياجات كل دولة، على مسار التحول الاقتصادي الشامل والمستدام."

الموجز التنفيذي
وفي ما يلي نص التقرير:

"اتسم عام ٢٠١٦ باستمرار التراجع الاقتصادي. وبلغ معدل النمو ٢,٣ في المائة، وهو الأدنى منذ الأزمة المالية العالمية. ويعزى التباطؤ بقدر كبير إلى حالة عدم اليقين السياسي السائدة في الاقتصادات المتقدمة وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية في البلدان النامية. وظهرت بوادر انتعاش في النصف الثاني من العام، مع التحسن في أوساط الأعمال وثقة المستهلكين في معظم الاقتصادات المتقدمة. بيد أن ظهورتوجهات الحماية المفرطة يؤذن بمخاطر جديدة محتملة على الاقتصاد العالمي.

وكان تواصل انخفاض أسعار النفط شاغلا رئيسيا، إذ قيد النمو والأداء المالي في المنطقة العربية، ولاسيما في البلدان المنتجة للنفط. وستفضي اتفاقات تخفيض إنتاج النفط الخام ضمن البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ونظيراتها من البلدان غير الأعضاء في أوبك إلى خلق توازن جديدفي سوق النفط في المستقبل القريب وإحداث تأثير كبير على إيرادات تصدير النفط في المنطقة العربية.

وفي ظل هذه الظروف، تباطأ النمو في المنطقة العربية، وانخفض من ٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان من عوامل هذا التباطؤ انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية وأثر النزاعات والتوترات على السياحة وارتفاع تكاليف تمويل الائتمان المحلي. غير أنالصادرات غير النفطية من المنطقة العربية انتعشت بفعلالتجاوب المنتظمللأسواق المالية مع عمليات رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتحسن البسيط في الأداء الاقتصادي للبلدان الأوروبية (من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه).

ولا تزال التوترات الجغرافية والسياسية، التي من أسبابها عوامل خارجية، تثقل كاهل المنطقة العربية. واقترنت الأزمات والنزاعات في العراق وليبيا ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن بردود فعل سياسية، إذا حاولت بعض البلدان المتقدمة تقييد دخول مواطني بعض البلدان العربية إليها.

وعلى الرغم من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العصيب، يبدو أن المنطقة سجلت انتعاشا في عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى.

وعلى صعيد مجموعات البلدان، يقدر معدل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كان ٣,٥ في المائة في العام السابق. ومن أهم أسباب هذا التراجع انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على الوضع المالي والاستثمار. وتراجع النشاط الاقتصادي في بلدان المشرق العربي، بسبب تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية، وقيد الجفاف الحاد التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي. وسجلت أقل البلدان العربية نموا انكماشا اقتصاديا بلغ متوسطه ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ومعظمه نتيجة للخسائر في إيرادات النفط والغاز، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالقطاع الزراعي، وللتراجع الحاد والمتواصل في اليمن تحت وطأة الحروب .

ويقدر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك بنسبة ٦,١ في المائة، بعد أن كان ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وظلت الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وأسفر النقص في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وارتفاع العجز المالي، والارتفاع السريع في الرصيد النقدي، عن تضخم كبير في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن. وأدت قلة المحاصيل الزراعية في تونسوالجزائر والمغرب إلى تضخم بسيط نظرا إلى ارتفاع أسعار الأغذية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك ٦ في المائة في عام ٢٠١٧.

وفي ما يتعلق بالتجارة، من المتوقع أن تكون قيمة صافي الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي١٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (مما يمثل ١١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة). وبالمقارنة مع عام ٢٠١٥، انخفض الميزان التجاري بنسبة ٢٢ في المائة، مواصلا اتجاها نحو الانخفاض على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ولم يكن الفائض التجاري كافيا للتعويض عن العجز المسجل في تجارة الخدمات والدخل الثانوي. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع العجز في الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢٤ مليار دولار (أي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وظلت مجموعات البلدان الأخرى مستوردة صافية على مدى الأعوام القليلة الماضية، مما أدى إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، لاسيما في البلدان غير المصدرة للنفط.

وعلى سياسة الاقتصاد الكلي، لوحظ اتباع سياسات نقدية صارمة في المنطقة مع تزايد التكاليف المالية، تزامنا مع ارتفاع معدلات فائدة الدولار الأمريكي. وعمدت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مراجعة أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٦، تمشيا مع عمليات رفع معدلات الفائدة من جانب المصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد توخت المصارف الحذر في هذا الإجراء،تجنبالعدم تثبيط نمو الائتمان المحلي.

وبالإضافة إلى ذلك، ظل الوضع المالي في البلدان العربية هشا، مع تفاقم إجمالي العجز المالي. وفي هذا السياق، نفذت معظم البلدان في المنطقة إصلاحات مالية واسعة، أو هي بصدد التخطيط لتنفيذها، من أجل تحسين الإيرادات المحلية وتثبيت الدين.

وظلت تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة كبيرة في عام ٢٠١٦، واشتدت وطأتها بسبب استمرار أزمة اللاجئين والنازحين داخليا. واستمر الفقر في الارتفاع منذ عام ٢٠١٠، وقد تفاقم بفعل تزايد الفوارق في الدخل، وظلت معدلات البطالة مرتفعة.

ولا تحظى المرأة العربية حتى الآن بنفس الحقوق والمعايير التي تتمتع بها نظيراتها في الغرب أو الرجال العرب. والعنف القائم على نوع الجنس من السمات المشتركة بين المجتمعات العربية. وتشهد سوق العمل تمييزا ضد المرأة، يمثل عائقا كبيرا أمام تنمية رأس المال البشري. وتحصل النساء اللواتي يتساوين في الكفاءات مع الرجال على أجور أدنى مقابل العمل نفسه، ويهيمن الرجال على المراكز القيادية. ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي دون المتوسط العالمي، رغم سياسات الحصص التي تنفذها بعض الدول. وهناك القليل من الأدلة على تأثير المشاركة السياسية للمرأة في اعتماد قوانين وسياسات تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. ونجاح نظامالحصص الانتخابية في تحسين التمثيل السياسي للمرأة يجب أن يشجع المزيد من البلدان على اعتمادها.

ويعتبر الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. ويتناول المسح مختلف برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدن مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر. واستخدمت تقنية نموذج التوازن العام القابل للحساب لهذا الغرض.

ويكمن الهدف الرئيسي لأي إصلاح مالي في تعبئة الموارد المحلية وتخفيض العجز المالي العام. ولكن، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات في الاعتبار التبعات الاجتماعية للإصلاح وآثاره على إعادة التوزيع. فالأدوات المالية المستخدمة وكيفية استخدام الإيرادات المولدة ليست من غير تأثير على النمو واستحداث فرصالعمل. ففرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثلا، يمكن أن ينتج آثارا سلبية إذا ما استخدمت الإيرادات المالية لمجرد تخفيض العجز المالي أو آثارا إيجابية إن استخدمتفي الإنفاق العام.وأسهم إصلاح نظام الضريبة على الدخل الشخصي في تونس في جعل التوزيع أكثر إنصافا، مع زيادة الإيرادات. وتبين حالة مصر أنه رغم الأثر الإيجابي الإجمالي لفرض الضريبة على القيمة المضافة، يمكن أن تولد إصلاحات بديلة (كإدخال ضريبة تدريجية على الدخل الشخصي) نتائج أفضل من حيث الإنصاف والتنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي.

ويعتبر التقييم المسبق لأثر خيارات الإصلاح الضريبي باستخدام تقنيات النمذجة أمرا حيويا.فهذا التقييم يمكن صانعي السياسات من وضع عدة سيناريوهات والاختيار بين مجموعة منالبدائل. كما يمكنهم من استدراك تكاليف التكيف والعمل على تخفيف نتائجها على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المعرضة للمخاطر.

ويقدم المسح تقييما دقيقا للحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية وآفاقها، وهو بمثابة أساس لمناقشة السياسات والتعلم من الأقران والدعوة للتصدي للتحديات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويمكن أن يشكل تحليل انعكاساتالآفاق الاقتصادية العالمية وديناميات سوق النفط على المنطقة أداة حيوية لتخطيط السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

وللتوقعات المعروضة في المسح تداعيات على مستوى السياسات تختلف بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط، وينبغي أن تستخدم لتصميم خطط تنمية وطنية تستجيب لاحتياجات كل بلد على حدة. والأهم من ذلك، أنه يمكن للمسح أن يوفر حافزا لإجراء إصلاح صلب ومنسق للسياسة المالية، بهدف دفع عملية التحول الاقتصادي الشامل والمستدام".

ليبانون فايلز:

التقرير السنوي للاسكوا: نوع من التعافي في ٢٠١٧ والنمو ٢,٥ بالمئة في المنطقة العربية

أطلق وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدكتور محمد على الحكيم، ممثلا بنائبة الامين التنفيذي للجنة الدكتورة خولة مطر، في مؤتمر عقد في مقر الاسكوا، التقرير السنوي للاسكوا لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧.

وقالت مطر: "تطلق الإسكوا اليوم تقريرها السنوي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧، في محاولة منها لتزويد صانع القرار العربي بلمحة عن أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية في هذه الفترة، وتقديم اقتراحات لبعض الحلول التي تمكن صناع القرار العرب من تبني سياسات اقتصادية فاعلة تساهم في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠."

واشارت الى ان التقرير "يتضمن فصلا خاصا حول آثار إصلاح النظام الضريبي على اقتصادات دول المنطقة، إذ يساهم هذا الأصلاح في خفض نسب المديونية الخارجية، كما يؤمن مصدرا جديدا لتمويل المشاريع التنموية في الدول العربية. ويخلص المسح إلى أن الإصلاح الضريبي يمثل فرصة لتعبئة الموارد المحلية والحد من العجز العام فضلا عن كونه اداة لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر."

وقالت: "يبين التقرير أن اختيار إصلاحات ذكية ومدروسة بطرق علمية يمكن أن يوصلنا الى تحقيق هذه الأهداف. ومن هذا المنطلق، فإني أؤكد أن الإسكوا ستواصل دعمها للدول الأعضاء للوصول إلى هذه الحلول التي تجعل من السياسات الضريبية جزءا لا يتجزأ من السياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية."

وأعلنت انه "بالرغم من كل التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية، فقد أظهرت الاقتصادات العربية نوعا من التعافي في عام ٢٠١٧. وتشير تقديرات الإسكوا في هذا التقرير إلى أن النمو الاقتصادي بلغ نسبة ٢,٥ في المائة، مرتفعا من ٢ في المائة في عام ٢٠١٥ و١,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن أسباب هذا التحسن النسبي هو تحسن أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية."

وقالت: "أما تحديات التنمية الاجتماعية فما زالت قائمة، متمثلة بحالات اللجوء والتشرد الداخلي ومعدلات الفقر. كما يشير التقرير الى أن المرأة في المنطقة العربية ما زالت تواجه العديد من التحديات خصوصا في فرص العمل، فسوق العمل في المنطقة العربية لا يقدم فرصا مشجعة من اجل زيادة توظيف النساء، وهو ما يمثل عائقا أمام تنمية رأس المال البشري."

وأشارت الى "ان التحليل الذي يتضمنه هذا التقرير السنوي لآثار الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطورات سوق النفط والسلع والخدمات على المنطقة العربية، يعتبر أداة هامة لتخطيط السياسات الوطنية والإقليمية. كما أن التوقعات الواردة فيه سيكون لها آثار على وجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول العربية، ويمكن استخدامها لتكييف الخطط الإنمائية الوطنية مع احتياجات كل دولة، على مسار التحول الاقتصادي الشامل والمستدام."

الموجز التنفيذي
وفي ما يلي نص التقرير:

"اتسم عام ٢٠١٦ باستمرار التراجع الاقتصادي. وبلغ معدل النمو ٢,٣ في المائة، وهو الأدنى منذ الأزمة المالية العالمية. ويعزى التباطؤ بقدر كبير إلى حالة عدم اليقين السياسي السائدة في الاقتصادات المتقدمة وتصاعد التوترات الجغرافية السياسية في البلدان النامية. وظهرت بوادر انتعاش في النصف الثاني من العام، مع التحسن في أوساط الأعمال وثقة المستهلكين في معظم الاقتصادات المتقدمة. بيد أن ظهورتوجهات الحماية المفرطة يؤذن بمخاطر جديدة محتملة على الاقتصاد العالمي.

وكان تواصل انخفاض أسعار النفط شاغلا رئيسيا، إذ قيد النمو والأداء المالي في المنطقة العربية، ولاسيما في البلدان المنتجة للنفط. وستفضي اتفاقات تخفيض إنتاج النفط الخام ضمن البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ونظيراتها من البلدان غير الأعضاء في أوبك إلى خلق توازن جديدفي سوق النفط في المستقبل القريب وإحداث تأثير كبير على إيرادات تصدير النفط في المنطقة العربية.

وفي ظل هذه الظروف، تباطأ النمو في المنطقة العربية، وانخفض من ٢ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وكان من عوامل هذا التباطؤ انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية وأثر النزاعات والتوترات على السياحة وارتفاع تكاليف تمويل الائتمان المحلي. غير أنالصادرات غير النفطية من المنطقة العربية انتعشت بفعلالتجاوب المنتظمللأسواق المالية مع عمليات رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والتحسن البسيط في الأداء الاقتصادي للبلدان الأوروبية (من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه).

ولا تزال التوترات الجغرافية والسياسية، التي من أسبابها عوامل خارجية، تثقل كاهل المنطقة العربية. واقترنت الأزمات والنزاعات في العراق وليبيا ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن بردود فعل سياسية، إذا حاولت بعض البلدان المتقدمة تقييد دخول مواطني بعض البلدان العربية إليها.

وعلى الرغم من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العصيب، يبدو أن المنطقة سجلت انتعاشا في عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى.

وعلى صعيد مجموعات البلدان، يقدر معدل النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد أن كان ٣,٥ في المائة في العام السابق. ومن أهم أسباب هذا التراجع انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على الوضع المالي والاستثمار. وتراجع النشاط الاقتصادي في بلدان المشرق العربي، بسبب تدهور أسعار صرف العملات الأجنبية، وقيد الجفاف الحاد التنمية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي. وسجلت أقل البلدان العربية نموا انكماشا اقتصاديا بلغ متوسطه ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٦، ومعظمه نتيجة للخسائر في إيرادات النفط والغاز، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالقطاع الزراعي، وللتراجع الحاد والمتواصل في اليمن تحت وطأة الحروب.

ويقدر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك بنسبة ٦,١ في المائة، بعد أن كان ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٥. وظلت الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وأسفر النقص في الاحتياطات من العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وارتفاع العجز المالي، والارتفاع السريع في الرصيد النقدي، عن تضخم كبير في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن. وأدت قلة المحاصيل الزراعية في تونسوالجزائر والمغرب إلى تضخم بسيط نظرا إلى ارتفاع أسعار الأغذية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط تضخم أسعار الاستهلاك ٦ في المائة في عام ٢٠١٧.

وفي ما يتعلق بالتجارة، من المتوقع أن تكون قيمة صافي الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي١٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (مما يمثل ١١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة). وبالمقارنة مع عام ٢٠١٥، انخفض الميزان التجاري بنسبة ٢٢ في المائة، مواصلا اتجاها نحو الانخفاض على مدى الأعوام الأربعة الماضية. ولم يكن الفائض التجاري كافيا للتعويض عن العجز المسجل في تجارة الخدمات والدخل الثانوي. ونتيجة لذلك، بلغ مجموع العجز في الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢٤ مليار دولار (أي ١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وظلت مجموعات البلدان الأخرى مستوردة صافية على مدى الأعوام القليلة الماضية، مما أدى إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات، لاسيما في البلدان غير المصدرة للنفط.

وعلى سياسة الاقتصاد الكلي، لوحظ اتباع سياسات نقدية صارمة في المنطقة مع تزايد التكاليف المالية، تزامنا مع ارتفاع معدلات فائدة الدولار الأمريكي. وعمدت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى مراجعة أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٦، تمشيا مع عمليات رفع معدلات الفائدة من جانب المصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية. وقد توخت المصارف الحذر في هذا الإجراء،تجنبالعدم تثبيط نمو الائتمان المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الوضع المالي في البلدان العربية هشا، مع تفاقم إجمالي العجز المالي. وفي هذا السياق، نفذت معظم البلدان في المنطقة إصلاحات مالية واسعة، أو هي بصدد التخطيط لتنفيذها، من أجل تحسين الإيرادات المحلية وتثبيت الدين.

وظلت تحديات التنمية الاجتماعية في المنطقة كبيرة في عام٢٠١٦، واشتدت وطأتها بسبب استمرار أزمة اللاجئين والنازحين داخليا. واستمر الفقر في الارتفاع منذ عام ٢٠١٠، وقد تفاقم بفعل تزايد الفوارق في الدخل، وظلت معدلات البطالة مرتفعة.

ولا تحظى المرأة العربية حتى الآن بنفس الحقوق والمعايير التي تتمتع بها نظيراتها في الغرب أو الرجال العرب. والعنف القائم على نوع الجنس من السمات المشتركة بين المجتمعات العربية. وتشهد سوق العمل تمييزا ضد المرأة، يمثل عائقا كبيرا أمام تنمية رأس المال البشري. وتحصل النساء اللواتي يتساوين في الكفاءات مع الرجال على أجور أدنى مقابل العمل نفسه، ويهيمن الرجال على المراكز القيادية. ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي دون المتوسط العالمي، رغم سياسات الحصص التي تنفذها بعض الدول. وهناك القليل من الأدلة على تأثير المشاركة السياسية للمرأة في اعتماد قوانين وسياسات تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين. ونجاح نظامالحصص الانتخابية في تحسين التمثيل السياسي للمرأة يجب أن يشجع المزيد من البلدان على اعتمادها.

ويعتبر الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. ويتناول المسح مختلف برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة

المضافة في بلدن مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر. واستخدمت تقنية نموذج التوازن العام القابل للحساب لهذا الغرض.

ويكمن الهدف الرئيسي لأي إصلاح مالي في تعبئة الموارد المحلية وتخفيض العجز المالي العام. ولكن، ينبغي أن يأخذ صانعو السياسات في الاعتبار التبعات الاجتماعية للإصلاح وآثاره على إعادة التوزيع. فالأدوات المالية المستخدمة وكيفية استخدام الإيرادات المولدة ليست من غير تأثير على النمو واستحداث فرصالعمل. ففرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثلا، يمكن أن ينتج آثارا سلبية إذا ما استخدمت الإيرادات المالية لمجرد تخفيض العجز المالي أو آثارا إيجابية إن استخدمتفي الإنفاق العام.وأسهم إصلاح نظام الضريبة على الدخل الشخصي في تونس في جعل التوزيع أكثر إنصافا، مع زيادة الإيرادات. وتبين حالة مصر أنه رغم الأثر الإيجابي الإجمالي لفرض الضريبة على القيمة المضافة، يمكن أن تولد إصلاحات بديلة (كإدخال ضريبة تدريجية على الدخل الشخصي) نتائج أفضل من حيث الإنصاف والتنمية، وتحسين الأداء الاقتصادي.

ويعتبر التقييم المسبق لأثر خيارات الإصلاح الضريبي باستخدام تقنيات النمذجة أمرا حيويا.فهذا التقييم يمكن صانعي السياسات من وضع عدة سيناريوهات والاختيار بين مجموعة منالبدائل. كما يمكنهم من استدراك تكاليف التكيف والعمل على تخفيف نتائجها على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المعرضة للمخاطر.

ويقدم المسح تقييما دقيقا للحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية وآفاقها، وهو بمثابة أساس لمناقشة السياسات والتعلم من الأقران والدعوة للتصدي للتحديات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويمكن أن يشكل تحليل انعكاساتالآفاق الاقتصادية العالمية وديناميات سوق النفط على المنطقة أداة حيوية لتخطيط السياسات على المستويين الإقليمي والوطني.

وللتوقعات المعروضة في المسح تداعيات على مستوى السياسات تختلف بين البلدان المنتجة والبلدان غير المنتجة للنفط، وينبغي أن تستخدم لتصميم خطط تنمية وطنية تستجيب لاحتياجات كل بلد على حدة. والأهم من ذلك، أنه يمكن للمسح أن يوفر حافزا لإجراء إصلاح صلب ومنسق للسياسة المالية، بهدف دفع عملية التحول الاقتصادي الشامل والمستدام."

العرب اليوم:

«إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياً

اليكم تفاصيل هذا الخبر «إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياً
شكرا على الإبلاغ! سيتم حجب هذه الصورة تلقائيا عندما يتم الإبلاغ عنها من طرف عدة أشخاص. موافق مواضيع ذات صلة «إسكوا»: التكامل العربي «حتمي» الضرائب في المنطقة أدنى العربية معدل في العالم تفاؤل بنمو اقتصادات غرب آسيا ٣,٦ في المئة «إسكوا» تدعو الى اعادة صوغ مفهوم التنمية في الدول العربية سوريا / افتتاح الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية «إسكوا»: الاقتصادات العربية أظهرت تعافياًالحياة نشر في الحياة يوم ١٤ - ١٢ - ٢٠١٧أعلنت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) خولة مطر، في مؤتمر عقد في مقر اللجنة في بيروت، أن الاقتصادات العربية «أظهرت نوعاً من التعافي هذه السنة، على رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية». وأشارت إلى أن تقديرات «إسكوا» تفيد بأن «النمو الاقتصادي بلغ ٢,٥ في المئة، مرتفعاً من ٢ في المئة عام ٢٠١٥ و١,٦ في المئة عام ٢٠١٦». وعزت أسباب هذا التحسن النسبي إلى «تعافي أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية».وذكرت مطر ممثلة وكيل الأمين العام الأمين التنفيذي ل «إسكوا» محمد علي الحكيم، في المؤتمر الذي خُصص لإعلان نتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، أن التقرير «يتضمن فصلاً خاصاً حول آثار إصلاح النظام الضريبي على اقتصادات دول المنطقة». إذ اعتبرت أن هذا الإصلاح «يساهم في خفض نسب المديونية الخارجية، كما يؤمن مصدراً جديداً لتمويل المشاريع التنموية في الدول العربية». ويخلص المسح بحسب ما قالت إلى أن الإصلاح الضريبي «يمثل فرصة لتعبئة الموارد المحلية، والحد من العجز العام، فضلاً عن كونه أداة لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر». ولم يغفل مطر أن «تحديات التنمية الاجتماعية لا تزال قائمة، متمثلة بحالات اللجوء والتشرد الداخلي ومعدلات الفقر». ورأت أن التوقعات الواردة في التقرير «سيكون لها آثار على وجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ويمكن استخدامها لتكييف الخطط الإنمائية الوطنية مع حاجات كل دولة، على مسار التحول الاقتصادي الشامل والمستدام». وأفاد التقرير بأن المنطقة «سجلت انتعاشاً هذه السنة، إذ ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت ضغوط الانكماش العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى». ورأى التقرير أن «الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية». وتناول المسح برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها

الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر.

صوت الإمارات:

خولة مطر تعلن أن الاقتصاديات العربية أظهرت تعافيًا

خولة مطر تعلن أن الاقتصاديات العربية أظهرت تعافيًا

الخميس ,14 كانون الأول / ديسمبر 2017 GMT 07:41

خولة مطر

أعلنت نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، خولة مطر، في مؤتمر عُقد في مقر اللجنة في بيروت، أن الاقتصاديات العربية "أظهرت نوعًا من التعافي هذه السنة، على رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا العربية". وأشارت إلى أن تقديرات "إسكوا" تفيد بأن "النمو الاقتصادي بلغ ٢,٥%، مرتفعًا من ٢% عام ٢٠١٥ و١,٦% عام ٢٠١٦". وعزت أسباب هذا التحسن النسبي إلى "تعافي أداء الاقتصاد العالمي، ما سمح بزيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية."

وذكرت مطر ممثلة وكيل الأمين العام الأمين التنفيذي لـ "إسكوا" محمد علي الحكيم، في المؤتمر الذي خُصص لإعلان نتائج مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، أن التقرير "يتضمن فصلًا خاصًا بشأن آثار إصلاح النظام الضريبي على اقتصاديات دول المنطقة". إذ اعتبرت أن هذا الإصلاح "يساهم في خفض نسب المديونية الخارجية، كما يؤمن مصدرًا جديدًا لتمويل المشاريع التنموية في الدول العربية". ويخلص المسح بحسب ما قالت إلى أن الإصلاح الضريبي "يمثل فرصة لتعبئة الموارد المحلية، والحد من العجز العام، فضلًا عن كونه أداة لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الثروة ومحاربة الفقر."

ولم تغفل مطر أن "تحديات التنمية الاجتماعية لا تزال قائمة، متمثلة بحالات اللجوء والتشرد الداخلي ومعدلات الفقر"، ورأت أن التوقعات الواردة في التقرير "سيكون لها آثار على وجهة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ويمكن استخدامها لتكييف الخطط الإنمائية الوطنية مع حاجات كل دولة، على مسار التحول الاقتصادي الشامل والمستدام."

وأفاد التقرير بأن المنطقة "سجلت انتعاشًا هذه السنة، إذ ارتفعت أسعار النفط من مستويات دنيا قياسية، وتراجعت ضغوط الانكماش العالمي، واستقرت أسعار السلع الأساسية الأخرى"، وأضاف أن "الوضع المالي الحرج من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة العربية". وتناول المسح برامج الإصلاح المالي الجاري تنفيذها وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على الإصلاح المتعلق بفرض الضريبة على القيمة المضافة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي في تونس، وخيارات الإصلاح الضريبي في مصر.

اقتصاد

(اسكوا): النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون بلغ 2 بالمئة في 2016

13/12/2017 | LOC21:27 18:27 GMT | الأخبار العربية

A+ A-

بيروت - 13 - 12 (كونا) -- اظهر تقرير نشرته لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اليوم الاربعاء ان النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سجل نسبة 2 بالمئة في عام 2016 متراجعا من نسبة 3ر5 بالمئة التي كان سجلها في عام 2015.

وعزا "تقرير (اسكوا) السنوي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016-2017" هذا التراجع الى الانخفاض الكبير لاسعار النفط وانعكاساته على الوضع المالي والاستثمار في دول مجلس التعاون.

واضاف ان نسبة النمو في المنطقة العربية ككل انخفضت من 2 بالمئة في عام 2015 الى 1ر8 بالمئة في عام 2016 فيما بلغ معدل النمو عالميا 2ر3 بالمئة في العام نفسه وهي النسبة الادنى له منذ الأزمة المالية العالمية.

ولفت الى ان الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية انتعشت بفعل التجاوب المنتظم للاسواق المالية مع عمليات رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية والتحسن البسيط في الاداء الاقتصادي للبلدان الاوروبية.

واشار التقرير الى ان "المنطقة سجلت انتعاشا في عام 2017 على الرغم من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العصيب فيها" حيث ارتفعت اسعار النفط من مستويات دنيا قياسية وتراجعت الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي واستقرت اسعار السلع الاساسية الاخرى.

وتوقع ان تفضي اتفاقات تخفيض انتاج النفط الخام ضمن البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) ونظيراتها من البلدان غير الاعضاء في المنظمة الى خلق توازن جديد في سوق النفط في المستقبل القريب واحداث تأثير كبير على ايرادات تصدير النفط في المنطقة العربية.

وذكر التقرير ان المتوسط السنوي لتضخم اسعار الاستهلاك في المنطقة العربية سجل نسبة 6ر1 بالمئة في عام 2016 مقارنة ب5ر1 بالمئة في العام السابق متوقعا ان يبلغ 6 بالمئة في عام 2017.

واضاف ان "الضغوط التضخمية بقيت ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث انخفضت اسعار الاغذية في النصف الثاني من عام 2016".

وقدر التقرير قيمة صافي الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي ب161 مليار دولار في عام 2016 (اي 11ر7 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس) مشيرا الى ان الميزان التجاري سجل انخفاضا بقيمة 22 بالمئة مقارنة بالعام 2015 مواصلا اتجاها نحو الانخفاض خلال السنوات الاربع الماضية.

واضاف ان مجموع العجز في الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 24 مليار دولار (اي 1ر8 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي).

ودعا التقرير صانعي السياسات في دول المنطقة الى "الاخذ في الاعتبار التبعات الاجتماعية للاصلاح الضريبي وآثاره على اعادة التوزيع" لافتا الى ان "اهمية التقييم المسبق لاثر خيارات الاصلاح الضريبي باستخدام تقنيات النمذجة ما يمكن الحكومات من الاختيار بين مجموعة من البدائل ومن استدراك تكاليف التكيف والعمل على تخفيف نتائجها على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المعرضة للمخاطر".

وحول التنمية الاجتماعية قال تقرير (اسكوا) ان التحديات التي تواجه هذه التنمية في المنطقة اشتدت في عام 2016 بسبب استمرار ازمة اللاجئين والنازحين داخليا كما استمرت معدلات الفقر في الارتفاع منذ عام 2010 وتفاقمت بفعل تزايد الفوارق في الدخل وبقيت معدلات البطالة مرتفعة.

يذكر ان (اسكوا) ومقرها بيروت تضم في عضويتها 18 دولة عربية بينها دولة الكويت اضافة الى الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمملكة المغربية وموريتانيا والمملكة العربية السعودية واليمن. (النهاية) و س م

مشاركة Tweet Share حفظ أرسل

حمرين نيوز:

(اسكوا): النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون بلغ ٢ بالمئة في ٢٠١٦

بيروت - ١٣ - ١٢ (كونا) -- اظهر تقرير نشرته لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اليوم الاربعاء ان النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سجل نسبة ٢ بالمئة في عام ٢٠١٦ متراجعا من نسبة ٥ر٣ بالمئة التي كان سجلها في عام ٢٠١٥.

وعزا "تقرير (اسكوا) السنوي لمسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧" هذا التراجع الى الانخفاض الكبير لاسعار النفط وانعكاساته على الوضع المالي والاستثمار في دول مجلس التعاون.

واضاف ان نسبة النمو في المنطقة العربية ككل انخفضت من ٢ بالمئة في عام ٢٠١٥ الى ٨ر١ بالمئة في عام ٢٠١٦ فيما بلغ معدل النمو عالميا ٣ر٢ بالمئة في العام نفسه وهي النسبة الادنى له منذ الازمة المالية العالمية.

ولفت الى ان الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية انتعشت بفعل التجاوب المنتظم للاسواق المالية مع عمليات رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة الامريكية والتحسن البسيط في الاداء الاقتصادي للبلدان الاوروبية.

واشار التقرير الى ان "المنطقة سجلت انتعاشا في عام ٢٠١٧ على الرغم من المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي العصيب فيها" حيث ارتفعت اسعار النفط من مستويات دنيا قياسية وتراجعت الضغوط الانكماشية على الصعيد العالمي واستقرت اسعار السلع الاساسية الاخرى.

وتوقع ان تفضي اتفاقات تخفيض انتاج النفط الخام ضمن البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) ونظيراتها من البلدان غير الاعضاء في المنظمة الى خلق توازن جديد في سوق النفط في المستقبل القريب واحداث تأثير كبير على ايرادات تصدير النفط في المنطقة العربية.

وذكر التقرير ان المتوسط السنوي لتضخم اسعار الاستهلاك في المنطقة العربية سجل نسبة ١ر٦ بالمئة في عام ٢٠١٦ مقارنة ب١ر٥ بالمئة في العام السابق متوقعا ان يبلغ ٦ بالمئة في عام ٢٠١٧.

واضاف ان "الضغوط التضخمية بقيت ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث انخفضت اسعار الاغذية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦."

وقدر التقرير قيمة صافي الصادرات من بلدان مجلس التعاون الخليجي ب١٦١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (اي ٧ر١١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس) مشيرا الى ان الميزان التجاري سجل انخفاضا بقيمة ٢٢ بالمئة مقارنة بالعام ٢٠١٥ مواصلا اتجاها نحو الانخفاض خلال السنوات الاربع الماضية.

واضاف ان مجموع العجز في الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ ٢٤ مليار دولار (اي ٨ر١ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي).

ودعا التقرير صانعي السياسات في دول المنطقة الى "الاخذ في الاعتبار التبعات الاجتماعية للاصلاح الضريبي وآثاره على اعادة التوزيع" لافتا الى ان "اهمية التقييم المسبق لاثر خيارات الاصلاح الضريبي باستخدام تقنيات النمذجة ما يمكن الحكومات من الاختيار بين مجموعة من البدائل ومن استدراك تكاليف التكيف والعمل على تخفيف نتائجها على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المعرضة للمخاطر."

وحول التنمية الاجتماعية قال تقرير (اسكوا) ان التحديات التي تواجه هذه التنمية في المنطقة اشتدت في عام ٢٠١٦ بسبب استمرار ازمة اللاجئين والنازحين داخليا كما استمرت معدلات الفقر في الارتفاع منذ عام ٢٠١٠ وتفاقمت بفعل تزايد الفوارق في الدخل وبقيت معدلات البطالة مرتفعة.

يذكر ان (اسكوا) ومقرها بيروت تضم في عضويتها ١٨ دولة عربية بينها دولة الكويت اضافة الى الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمملكة المغربية وموريتانيا والمملكة العربية السعودية واليمن.

Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2016-2017

KUNA:

ESCWA estimates GDP growth in GCC states at 2 pct. In 2016

BEIRUT, Dec 13 (KUNA) -- The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) reported Wednesday that economic expansion in the Arab region slowed down in 2016.
In its Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2016-2017, the Beirut-based ESCWS said the average growth rate of gross domestic product (GDP) in the Arab region went down from two percent in 2015 to 1.8 percent in 2016 and in the GCC member states from 3.5 percent two percent in the same period.
International commodity prices, including for crude oil, remained low, agriculture in the Maghreb was hit by severe drought and geopolitical tensions continued to discourage tourism, according to the report.
Rising interest rates in the United States of America dampened domestic credit growth. The balance-of-payments situation remained tight for non-oil exporting Arab countries, particularly Egypt, the Sudan and Tunisia.
War and political violence continued to plague Iraq, Libya, Palestine, the Syrian Arab Republic and Yemen.
Global economic recovery in 2017 should improve the region's prospects, in spite of the political and social fallout of tensions affecting it, such as potential travel restrictions affecting certain Arab countries.
Recovery in oil prices and expansion of domestic demand should accelerate the real growth rate to 2.5 percent.
Nevertheless, the degree of recovery is unlikely to be enough to fund policies aimed at implementing the Sustainable Development Goals (SDGs). Arab countries need to redouble fiscal consolidation efforts, and should deepen regional cooperation to make optimum use of financial, human and natural resources, the report said.
According to OPEC data, the total world demand for oil in 2016 averaged at 95.1 million barrels per day (b/d), up by 1.4 million b/d from 2015 --.
Rising demand and a slowdown in supply growth, mainly due to a significant decline in crude oil production in the United States in the first half of 2016, reduced the margin of oversupply to 0.8 million b/d (total supply was 95.9 million barrels a day) in 2016 from 1.8 million barrels the previous year.
Towards the end of 2016, major oil producing countries, excluding the United States, agreed to coordinate a reduction in production --. Total crude oil production for 2016 in the Arab region is estimated at 25.3 million b/d on average, up 1.7 million b/d on 2015. GCC countries are estimated to have produced 18.4 million b/d in 2016, an increase of 0.7 million b/d over the previous year. Production in Iraq grew substantially, due to the recovery of production facilities in the north and facility expansion in the south. In Libya, production plunged to an estimated 360,000 b/d in 2016, while in Yemen facilities remained shut down. Total production in the Arab region is forecast to decline moderately in 2017 to 24.4 million b/d. The region's total gross oil export revenues are estimated at USD 321 billion for 2016, a 14 percent drop from the previous year. Since the projected price increase should outweigh the decline in production, total revenues are forecast to increase by 29 per cent to $415 billion in 2017. Nevertheless, that total is still 51 percent lower than the peak in 2012. On natural gas, the report said that although more reserves have been found in the Arab region, its export potential has been exploited by only a limited number of Arab countries, namely Algeria, Egypt, Iraq, Libya, Oman, Qatar, the UAE and Yemen. Saudi Arabia uses natural gas for domestic consumption only. Iraq exported its first shipment in March 2016. Nevertheless, like Egypt and the UAE, it remained a net importer of gas due to rising internal demand. In Egypt, an increase in production is likely to return it to net exporter status by 2019.
The non-oil sector in the GCC countries continued its downward trend, except in Bahrain and Kuwait, where it expanded moderately in 2016.
With low oil export revenues, governments extended austerity measures into the fiscal year covering 2016. The value of financial and real estate assets stagnated, albeit above the lows recorded in the wake of the global financial crisis of 2008.
With the rising cost of finance and tighter monetary policy, broad money growth declined throughout the sub-region. Qatar and Saudi Arabia recorded negative broad money growth in 2016, indicating unusually weak domestic credit growth. Consequently, the economic expansion of 2015 could not be replicated in 2016. GDP growth should recover moderately in the GCC countries in 2017. The recovery in oil export revenues is expected to improve business sentiment and consumer confidence. Less austere fiscal policy should stimulate domestic demand. Financing costs will rise further, spurred by expected interest rate hikes in the United States. However, their impact on credit growth is uncertain, as it is determined mostly by the value of financial and real estate assets. Economic growth in China and India should have a positive influence on growth in the GCC countries. Average real GDP growth rate for the sub-region is projected at 2.3 percent for 2017. Kuwait, Oman, Qatar and the United Arab Emirates are projected to grow faster than the sub-regional average.
Growth in Saudi Arabia will be subdued as structural adjustments in the supply side continue and financing costs rise. Forecast growth for 2016 is 2 percent for Bahrain, 2.4 percent for Kuwait, 2.6 percent for Oman, 3 percent for Qatar, 1.8 percent for Saudi Arabia and 2.9 percent for the UAE.
Growth in the Mashreq countries in 2016 averaged an estimated 1.6 percent in 2016, up from the 1.1 percent registered in 2015, but was dampened by deteriorating foreign exchange conditions.
The situation was particularly precarious in Egypt, which was obliged to seek a substantial inflow of foreign financial resources and, in November 2016, devaluate its national currency by 53 percent.
Regarding the Arab Maghreb countries, the report said economic growth averaged 2.4 percent in 2016, up on the 0.9 percent recorded in 2015. The figure is heavily conditioned by estimates for Libya, where economic activities are constrained by violence and political instability --.